خلال جولة تفقدية للوقوف على تطورات الموقف والاطمئنان على الطلبة

وزير التربية: حريق محدود وانهيار سقف في مدرستين دون وجود اصابات بشرية

قال وزير التربية الدكتور محمد الفارس ان حريقا نشب امس في مدرسة فرحان الخالد الثانوية بنين في منطقة بيان وكذلك حدوث انهيار جزء من سقف احد ممرات مدرسة لطيفة الفارس بنات بالفحيحيل مؤكدا عدم وجود اصابات بشرية في الحادثتين.

واوضح الدكتور الفارس في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) خلال جولة تفقدية للوقوف على اسباب الحريق والاطلاع على تطورات الموقف والاطمئنان على الطلبة وسير عملية الاختبارات ان جميع طلاب المدرستين بامان ولم يصب احد بأذى وان الاختبارات مرت بسلام دون اي معوقات تذكر او تخلف اذى نفسيا لدى الطلاب.

وذكر انه فور نشوب الحريق في مكاتب الادارة في مدرسة فرحان الخالد تم ابلاغ الادارة العامة للاطفاء التي حضرت الى موقع الحريق حيث تم اخماده ونتجت عنه اضرارا مادية فقط مشيرا الى تواجد رجال الامن من وزارة الداخلية ايضا للوقوف على الحريق.

ولفت الى انه من الصعب الآن التكهن باسباب اندلاع الحريق وان الوزارة بانتظار تحقيقات الادارة العامة للاطفاء ومن بعدها سيتم احالة المتسبب ان وجد الى التحقيق واتخاذ الاجراءات القانونية بحقه.

وفيما يتعلق بانهيار جزء من سقف مدرسة لطيفة الفارس قال الوزير انه انهيار محدود في احد الممرات ولم يخلف اي اصابات بشرية ولم يؤثر سلبا على اداء الطالبات للاختبارات مؤكدا حرص الوزارة على سلامة الطالبات وتهيئة الاجواء لهن لأداء الاختبارات في اجواء نفسية ملائمة. وذكر انه حرص على متابعة الأوضاع عن كثب والتأكد من عدم تاثيرها على سير العملية التعليمية مبينا ان الوزارة بانتظار التقرير الفني من منطقة الاحمدي التعليمية وكذلك سرعة تحديد التلفيات لاصلاحها باسرع وقت ممكن.

ووعد بحل اي مشكلات في المدرستين مع اعطاء التعليمات بسرعة اصلاح الاجزاء المتضررة حتى لا تؤثر باي شكل من الأشكال على الطلاب والطالبات

الكندري : مصادرة وإتلاف 1 طن و 568 كجم من المواد الغذائية وغلق مخزن

البلدية: تكثيف الحملات الميدانية المفاجئة على مناطق العاصمة

نفذت إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية التابعة لفرع بلدية محافظة العاصمة بتوجيه ضربة لتجار المواد الغذائية الفاسدة حيث تم رصد مخزن للمواد الغذائية بمنطقة الشويخ وعلى الفور تم مداهمته حيث اسفرت المداهمة عن مصادرة وإتلاف طن و 523 كجم من المواد الغذائية الفاسدة إلى جانب غلق مخزن بالاضافة إلى مصادرة واتلاف (45) كجم من الاسماك في سوق المباركية.

وأوضح مدير فرع بلدية محافظة العاصمة المهندس عمار العمار بان الاجهزة الرقابية بفرع المحافظة تنفذ حملات ميدانية مفاجئة في مختلف المناطق بناءا على تعليمات مديرعام البلدية المهندس أحمد المنفوحي وتوجيهات مباشرة لرئيس قطاع محافظتي العاصمة ومبارك الكبير م. فيصل صادق بتكثيف الحملات الرقابية على الجمعيات التعاونية والمطاعم والمحلات وأسواق اللحوم والمخازن والباعة الجائلين للتأكد من صلاحية المواد الغذائية التي تقدم للجمهور وأماكن تداول المواد الغذائية إلى جانب مخالفة المحلات المخالفة للوائح وأنظمة البلدية.

وأضاف العمار أن الهدف من الحملات هو التأكد من صلاحية المواد الغذائية والقضاء على ظاهرة الباعة المتجولين التي تشوه المنظر العام للمحافظة مشيرا إلى أن الباعة المتجولين يتداولون مواد غذائية ولا يحملون شهادات تثبت خلوهم من الامراض.

وبدورها أوضحت مديرة إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية إيمان الكندري بأن مفتشي الادارة يقومون بالتفتيش بصفة دورية على كافة المناطق التابعة للمحافظة لرصد اي مخالفة وتطبيق اللوائح والأنظمة على المحلات والمطاعم المخالفة من خلال اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق المخالفين مؤكدة على أنه لا تهاون في صحة وسلامة المستهلكين.

وذكرت الكندري بان خلال المداهمة التي نفذتها النوبة (ب) مركز شبرة الشويخ تم مصادرة وإتلاف طن و 523 كجم من المواد الغذائية الفاسدة تنوعت فيما بين شوكولاتة بالحليب زنة (1360) كجم فيتنام المنشأ و (150) كجم شوكولاتة داكنة سويسرا المنشأ و زنة (8) من شرائح الفواكه الهولندية و (5) كجم لبان إيطالي المنشأ إلى جانب تحرير مخلفات تمثلت في تخزين مواد غذائية منتهية الصلاحية المحددة على عبواتها وتخزين مواد غذائية تالفة ظاهريا وقرارات اتلاف وتم اتلاف الكمية .

وتابعت بالقول بان النوبة (ج) بمركز المباركية قامت بتنفيذ حملة على سوق السمك حيث أسفرت عن مصادرة واتلاف عدد (45) كجم من الاسماك إلى جانب تحرير عدد (5) مخالفات .

وحذرت الكندري أصحاب المحلات والمخازن بمراجعة تواريخ وصلاحيات المواد الغذائية وان وجد كمية منتهية الصلاحية على الفور التوجه لمركز البلدية حيث ستقوم البلدية بإتلافها بدلا من وجودها واستكشافها من قبل مفتشي البلدية ويقع تحت طائلة المساءلة القانونية لافتة إلى أنه سوف يطبق القانون بحزم على المخالفين. كما ستواصل بلدية الكويت حملاتها التفتيشية لمختلف الأنشطة التي تقوم بها الإدارات والمراقبات المختلفة لأفرع البلدية وفرق الطوارئ في المحافظات والتي تشمل محلات الاغذية والمطاعم والجمعيات التعاونية والأسواق والمخازن ومراكز بيع وتداول المواد الغذائية وذلك موازيا للخطة الاعلامية التي وضعتها إدارة العلاقات العامة لمصاحبة تلك الحملات التفتيشية خلال الفترتين الصباحية والمسائية . تجدر الاشارة بانه شارك في المداهمة مديرة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية إيمان الكندري و رئيس مركز شبرة الشويخ ناصر الوزان والمفتشين النوبة (ب) بدر الخليفي ومحمد الهاجري ومن مركز المباركية مشرف النوبة (ج) عبد الله الصديقي والمفتشين علي البلوشي و جاسم الكندري وليد العنزي حمزة صفر أحمد الوهيب فاضل المسري.

مراجعة تواريخ الانتهاء

تتمات

« الداخلية »

من المسؤولية الأمنية وبقدر العطاء والواجب تجاه الوطن» .

واستعرض وكيل وزارة الداخلية الخطط واحتياجات الأجهزة الأمنية لرفع قدرتها وكفاءتها على التعامل مع مختلف المواقف الأمنية الميدانية الطارئة، إضافة لتطوير آليات تنفيذ الإجراءات الخاصة بتنسيق وتكامل أداء فريق العمليات الميدانية، وارتباطه المباشر وغير المباشر مع كافة الجهات المعنية بالوزارة.

كما شهد الفريق الفهد والحضور عرضا لعدد من التهديدات التي تمكن رجال الأمن من ضبطها، وأخرى تمكنوا من وأدها في مهدها ومحاصرتها في أضيق نطاق، ضمن الضربات الاستباقية المتتالية للأجهزة الأمنية المختصة ونجاحها المتميز في ذلك.

ولمح إلى أن المؤسسة الأمنية عملت بجد وبإخلاص وبتعاون وثيق خلال المرحلة السابقة، ولكن يجب أن نضاعف يقظتنا وانتباهنا في المرحلة المقبلة ، لأن واجبنا أن نصون الأرض، ودورنا هو تحقيق الأمن الشامل، لتحصين الوطن، والجبهة الداخلية، وينبغي أن نكون مؤتمنين على هذه المسؤولية، وأن تكون إجراءاتنا استباقية ووقائية.

أضاف أن نتائج هذا الاجتماع لا ينبغي أن تتوقف بنهايته، بل لابد أن تنقل إلى جميع المعاونين من ضباط، وضباط صف، وأفراد، ليتفهموا الوضع الأمني، وماذا ينبغي عمله للحفاظ عليه، فهذه مسؤولية كبيرة والإحساس بها هو بداية التفاعل ونقطة الانطلاق الصحيحة للعمل الإيجابي.

ودعا الفريق الفهد جميع الأجهزة الأمنية المعنية إلى الدعم والتنسيق الشامل بين القطاعات الميدانية الأمنية ، وأن يتسم عملهم بالتخطيط الجماعي والمثابرة وروح المبادرة ، خاصة وأن أمن الوطن أمانة في أعناقنا جميعا.

الانقسام النيابي

وأبدت المصادر استغرابها إزاء ما أعلنه النائب رياض العدساني في تصريح للصحافيين أمس من أنه «في حال أصدر وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود قرارا بعودة الاتحادات المنحلة، فإنه إما تعرض لضغوط لإعادتها او ان حل هذه الاتحادات من الأصل غير قانوني، وفي الحالتين سوف أسائله سياسيا».

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن ذلك يمثل تشتيتا للجهود المبذولة حاليا ، وتمييعا للقضية برمتها ، فهناك من يهدد الحمود بالاستجواب ، ما لم يعد الاتحادات الرياضية المنحلة ، في مقابل من يلوح باستجوابه إذا أقدم على إعادة تلك الاتحادات .

أضافت أن الموقف الصحيح في هذه الفترة بالذات ، هو دعم وزير الشباب بكل السبل الممكنة ، بهدف تجاوز الأزمة التي تعيشها الرياضة الكويتية ، لافتة إلى أن هذه الانقسامات التي نشهدها الآن ، تخدم المواقف المؤيدة لوقف الرياضة الكويتية في الاتحادات الدولية ، وأنه لا مخرج لن إلا بأن نقف صفا واحدا لمطالبة تلك الاتحادات ، بالكف عن تعنتها تجاه الكويت ، ومطالبتها بشروط تعجيزية من أجل رفع الإيقاف ، وهو ما لا يحدث مع دول أخرى .

من جهة أخرى أعلنت مقررة لجنة المرأة والأسرة النائب صفاء الهاشم عن انتخاب النائب صالح عاشور رئيسا للجنة المرأة والأسرة ، وانتخابها مقررة .

وقالت الهاشم عقب اجتماع اللجنة أمس ، إن ما يهمنا في اللجنة جميع قضايا المرأة ، مبينة أنه تمت مناقشة موضوع إيقاف المساعدات على الكويتيات، وطالبت الوزيرة هند الصبيح بمجرد اكتشافها حالات التزوير تحويلها إلى النيابة ، وعدم وقف المساعدات.

وبينت أن الموضوع الآخر هو استدعاء المسؤولين في بنك الائتمان لبحث القرض الإسكاني للمرأة.

وقالت إنه تم الترتيب مع السجن المركزي لزيارة أعضاء لجنة المرأة والأسرة إلى سجن النساء.

في سياق آخر أكدت الهاشم بان المواطن الكويتي مستعد للعمل في اي مجال ، مستغربة تصريح بعض الوزراء العرب لفرض ١٢٠٠ وظيفة جديدة للعاملين من مواطنيهم في الكويت ، وبرواتب عالية تصل الى ٣٠٠٠ دينار .

أضافت ان إعداد الكويتيين العاطلين عن العمل يفوق الـ٢٠ الف منهم مهندسين لم يجدوا فرصة عمل منذ ثلاث سنوات ، مشددة على ضرورة خلق الفرص الوظيفية للكويتيين من قبل الحكومة حتى لا تكبر المشكلة

واوضحت الهاشم انه بدلاً من ان تفرض الضريبة والقيمة المضافة على الكويتيين ، يجب ان تفرض الضريبة والرسوم على الوافدين في الخدمات الصحية والماء والكهرباء وخدمات الطرق وغيرها على الوافدين ، وبذلك يتم تعديل الخلل في التركيبة السكانية ، مبينة انه لا بد من رفع الحد الأدنى لرواتب الكويتيين في البديل الاستراتيجي الذي نتغنى به الحكومة .

وقالت : اذا فرضت الرسوم على الوافد ترتفع التكاليف عليه ، وسوف يطالب برفع راتبه في القطاع الخاص ، والنتيجة سوف يكون تعزيز دور القطاع الخاص الذي سوف يجلب فقط العمالة التي فعلا البلد محتاج لها ، وليس كما هو معمول به فتح ملفات واستجلاب عمالة بالالاف يرمونهم بالشوارع من غير راتب بهدف الاتجار بالاقامات ، رافضة تصريح الوزيرة الصبيح بان تعديل التركيبة السكانية يحتاج الى اكثر ٢٠ سنة ، وعليها إنهاء هذه المشكلة خلال ثلاث سنوات ويتم تعديل التركيبة ، وخلق فرص عمل للكويتيين وفرض الرسوم على الطرق للوافدين ، بذلك سوف نحل حتى مشكلة الازدحام .

وشددت على ضرورة ان يشعر الكويتي بالعدالة الاجتماعية في بلده الغني الذي يتمتع بالثروات والتي فقدها منذ سنوات ، ويجب ان يطبق القانون بمسطرة واحدة على الجميع ، مشيرة ان الارقام التي نشرت مخيفة ويجب ان تكون هناك وقفة جادة وكل الحلول موجودة لدى الحكومة والتي عليها مراقبة الأسعار بشكل واقعي ملموس والت ستكون لنا موقف مختلف مع الحكومة برئيسها .

من جهته اعتبر النائب عبدالله فهاد أن الكويت تواجه مجموعة من الأخطار الخارجية ، في ظل الأحداث التي تجري حاليا في الأقليم ، مطالبا بتعزيز الجبهة الداخلية وحمايتها قبل التفكير في حماية الحدود من الأخطار الخارجية.

أضاف فهاد أن كثيرا من الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا تأتي ضد تعزيز الجبهة الداخلية وابرزها هو ملف الجنسية ، مؤكدا أن الهوية الوطنية ليست مجالا للمساومة على الإطلاق ، وللأسف جاء اليوم الذي تستخدم فيه الحكومة هذا الملف استخداما سياسيا للانتقام من خصومها ، ولا يوجد ضمانات لعدم استخدام هذه الأداة الفاسدة استخداما خاطئا ، مضيفا : « إذا كنا نريد حماية وطننا من الأخطار الخارجية ، يجب علينا أولا تعزيز الجبهة الداخلية من خلال إعادة الجناسي وعدم إطلاق يد السلطة في استخدامها مرة أخرى».

وشدد على ضرورة الاستعجال في حل قضية البدون الذين يتعرضون لظلم عظيم ، لافتا إلى أن وزارات الدولة ترفض منح البدون حقوقهم الإنسانية في الحصول على إجازات مثل سائر الموظفين ، مبينا أن وزارة التربية ترفض منح المعلمات البدون إجازة وضع أو إجازة عدة وفاة الزوج» ، معتبرا أن اللجان المركزية التي توضع لمعالجة قضية البدون أصبحت للتكسب فقط دون الاحساس بمعاناة الناس.

وتساءل فهاد ، أين التدابير الأمنية الكفيلة بحماية وطننا ، ولم نر اي تصريح من الحكومة بشأن هذه التدابير ، وميناء الدوحة شاهد على اكبر عمليات تهريب في البلد من مخدرات وأسلحة من خلال اللنجات الإيرانية ، وما زال الميناء قائم ومباني متهالكة وتجهيزات ضعيفة.

وفي سياق آخر دعا فهاد الحكومة أن لا تكون سياستها في معالجة الاختلالات في الميزانية ووقف الهدر على حساب جيب المواطن ، مطالبا بوقف المساعدات والهبات التي تمنح للجميع خاصة التي لا نرى لها اي فائدة أو اثر على أرض الواقع.

« حقوق الإنسان »

وأضاف الدمخي: لقد اطلعنا على بيت العائلة وما يتعلق بالخلوة الشرعية، وهناك منافع أكثر ونواد أكثر ولكن هناك ملاحظة تكدس في الإبعاد بسبب طول إجراءات المنع والتحفظ ويجب ان تعالج هذه الإشكالية.

وتابع: إن أعضاء اللجنة تابعوا أوضاع الحضانة العائلية للأطفال دون سن السبع سنوات ولاحظنا الاهتمام بهم وعموما الأمور جيدة داخل السجن والعدد قليل بخلاف سجن الرجال والاهتمام أكبر وعدد المشرفات من النساء أكبر من عدد الرجال وهذا شيء مستغرب.

وأشار إلى أن الوفد الزائر واجه أكثر من ٣٠٠ مبعد وهناك مشاكل نتيجة عدم تعاون سفاراتهم وتأخر في تنفيذ الأحكام وحالات تحتاج الى استرحام مثل أبناء الكويتيات والبدون الذين عدلوا أوضاعهم والسوريين وبتعاون وزراء الداخلية والعدل والخارجية يمكن ان تحل الكثير من الأمور.

ومن جهته طالب عضو اللجنة النائب د. خليل أبل رئيس اللجنة بالدعوة إلى اجتماع لوضع الملاحظات وإعداد طلب تفويض المجلس للنظر في الكثير من الأمور مثل ادعاءات وجود تجاوزات في الإبعاد وإجراءات الإبعاد والتقاضي.

وتابع أن هذه الملاحظات تحتاج إلى نظرها بتمعن وأن دستورنا فيه ١٣ مادة تتعلق بحقوق الإنسان وأن اللجنة البرلمانية حريصة على سمعة الكويت.

ومن جهته قال عضو اللجنة النائب عدنان عبد الصمد: لقد طلبنا من جميع السجناء أن يقدم من يتعرض لانتهاك حقه الإنساني ملاحظاته إلى إدارة السجن لتقوم بإيصالها إلى لجنة حقوق الإنسان البرلمانية.

وتابع: إن بعض السفارات لا تتعامل مع المسجونين التابعين لهم وأيضا هناك معاناة التكدس بأعداد كبيرة في سجن الإبعاد الخاص بالنساء وهناك من لا يستطيع دفع الغرامات من السجناء المبعدين، وهناك أحكام لا تتناسب مع الجرم وعليه يجب إعادة النظر في قانون القضاء.

وأوضح أن عدد المبعدين ٣٤٥ رجلا الأغلب من الجالية الهندية وبعدها المصرية ومن ثم تأتي السورية والسجينات عددهن ١٩٠ منهن ٢٩ كويتية منهن ٢٤ أخذن أحكاما و٥ موقوفات مازلن في انتظار الأحكام.

ووجه عبدالصمد الشكر لإدارة السجن ووزارة الداخلية والحكومة بخصوص اعتماد الخلوة الشرعية للسجين منذ شهر سبتمبر الماضي كما أن الرعاية الصحية ممتازة ولكن انتقالها من إشراف وزارة الصحة الى وزارة الداخلية يحتاج إلى بحث.

وأعرب عن تمنياته بتفعيل اتفاقيات استكمال النزيل حكمه في بلده ويسجن هناك حتى تنتهي مدة محكوميته على أن تشمل أكثر من دولة وشدد على أهمية أن تستمر الزيارات للاطلاع على مدى تحسن الأوضاع.

وكان وفد نيابي من لجنة حقوق الإنسان ضم النواب د.عادل الدمخي وعدنان عبدالصمد ود.خليل أبل ورياض العدساني ود. جمعان الحربش قد زار صباح اليوم الخميس سجن النساء للاطلاع على أوضاع السجينات في السجن المركزي وسجن الإبعاد في طلحة للوقوف على أوضاع السجناء والخدمات التي تقدم لهم فضلا عن الوقوف على المشاكل والمطالب الخاصة بهم.

الشطي

أضاف : إنها حالة إنسانية صعبة، يشيب منها شعر الولدان وتهتز لها البلدان ، مطالبا الحكومة بتطبيق الحلول والخطط والدراسات من أجل تجنيس من يستحق من فئة البدون.

ورفض الشطي استمرار التعسف بحق من تنطبق عليهم شروط التجنيس ، خصوصا الذين يحملون إحصاء ٦٥.. مبينا انهم يعانون على المستويات التعليمية والصحية والثقافية.

وفي جانب آخر، طالب النائب خالد الشطي بتجنيس أبناء الكويتيات بما يتناسب مع حقوق المرأة الكويتية، موضحا بان الدستور الكويتي لم يفرق بين المرأة والرجل في شأن نيل الحقوق فضلا عن اتفاق السلطتين على تجنيس هذه الشريحة

« الزراعة » :

قرار فسخ العقود صدر بعد الكشف الميداني على الحيازات بمختلف مجالاتها الزراعية والحيوانية والدجاج اللاحم والخدمات في مناطق (كبد) و(الوفرة) و(العبدلي).

أضاف ان عمليات الكشف الميداني وحصر القسائم اثبتت عدم استغلال هذه الحيازات ومخالفتها لشروط الهيئة ، مشيرا الى ان الموضوع عرض على لجنة القسائم الزراعية التي انتهت الى التوصية باعتماد فسخ العقود والغاء تراخيص تلك الحيازات.

واوضح الحساوي ان المرحلة الاولى من سحب هذه الحيازات تمت بعد توجيه إنذارات للمخالفين لتعديل أوضاعهم ، مبينا ان الهيئة قامت بالإعلان بالصحف وتوجيه الإنذارات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وبين الحساوي انه تم تشكيل فرق فنية لزيارة تلك الحيازات للعمل بحيادية وشفافية كاملة اذ قامت الهيئة بانذار تلك الحيازات ، ومنح فرصة لحائزيها للتظلم بعد التأكد من عدم التزامها باشتراطات مزاولة النشاط المبرم به تراخيص تلك الحيازات وتنفيذا لاحكام القانون(24) لسنة 2015.

واكد ان الحيازات التي تم سحبها ستكون ضمن أملاك الهيئة ، الى حين البت في امرها وفقا للقانون ، مشيرا الى انه سيتم اخذ الموافقات الرسمية لتوزيع قسائم زراعية للمواطنين ولكل مواطن لم يحصل على حيازة سابقة ، وسيتم تحديد مساحة الحيازة حسب الأراضي التي سيتم توفيرها.

حريق

الوزارة بانتظار تحقيقات الادارة العامة للاطفاء ومن بعدها سيتم احالة المتسبب ان وجد الى التحقيق واتخاذ الاجراءات القانونية بحقه.

وفيما يتعلق بانهيار جزء من سقف مدرسة لطيفة الفارس قال الوزير انه انهيار محدود في احد الممرات ولم يخلف اي اصابات بشرية ولم يؤثر سلبا على اداء الطالبات للاختبارات مؤكدا حرص الوزارة على سلامة الطالبات وتهيئة الاجواء لهن لأداء الاختبارات في اجواء نفسية ملائمة.

وذكر انه حرص على متابعة الأوضاع عن كثب والتأكد من عدم تاثيرها على سير العملية التعليمية مبينا ان الوزارة بانتظار التقرير الفني من منطقة الاحمدي التعليمية وكذلك سرعة تحديد التلفيات لاصلاحها باسرع وقت ممكن.

ووعد بحل اي مشكلات في المدرستين مع اعطاء التعليمات بسرعة اصلاح الاجزاء المتضررة حتى لا تؤثر باي شكل من الأشكال على الطلاب والطالبات.

القوات

وطوقت جامعة الموصل الواقعة ضمن المجموعة الثقافية في المدينة تمهيدا لاقتحامها، تلك الجامعة كان يستخدمها قادة داعش مركزا لقيادة المعارك في الساحل الأيسر، وكانوا يراهنون على الاحتفاظ بها لعرقلة تقدم القوات العراقية.

كما راهنوا على أحياء جنوب شرق الساحل انتزعتها منهم القوات المشتركة، أهمها الضباط والمالية، ومحاصرتهم في أحياء الفيصلية والصدرية والنصر، ليصبح الساحل بعدها خاليا من معاقل داعش ومخازن أسلحته بعد أن تستكمل الشرطة الاتحادية استعادة حيي بارمجة وسومر جنوبا.

وقد أعلن جهاز مكافحة الإرهاب أن القوات العراقية باتت تسيطر على 80 إلى 85% من الجانب الشرقي لمدينة الموصل.

من جانبه، أشار قائد العمليات الخاصة الثانية اللواء معن السعدي ، إلى أن التنظيم حاول استعادة حيي الضباط والمالية من خلال هجوم مباغت تم صده.

أضاف أن القوات باتت مسيطرة بشكل شبه كامل على أحياء الساحل الأيسر وضفة نهر دجلة، بالإضافة الى مداخل ثلاثة جسور

في غضون ذلك، قال قائد قوات مكافحة الإرهاب العراقية الجنرال طالب شاغاتي إنه من الصعب تحديد المدة الزمنية اللازمة لحسم معركة الموصل، متوقعا أن تستغرق قرابة الثلاثة أشهر.

من جانبه، قال العقيد بريت سيلفيا الذي يقود 1700 مستشار عسكري أميركي يدعمون القوات العراقية، إنه ما زالت هناك معارك كبرى يجب خوضها في غرب الموصل، رغم التقدم الذي أحرزته القوات العراقية في الأسابيع الأخيرة.

وأوضح سيلفيا أن تنظيم داعش نصب دفاعات أكبر في غرب الموصل مما هو في شرقها، فيما أعلن مسؤولون عسكريون عراقيون أن قواتهم حققت تقدما جديدا في مواجهة التنظيم المتطرف في شرق الموصل.

قوات ودبابات

كما سيقوم اللواء المدرع الأمريكي بمناورات عسكرية في منطقة البلطيق.

وتعد تلك التحركات ردا من الرئيس أوباما على «التدخل» الروسي في أوكرانيا ولطمأنة أعضاء الناتو القلقين.

لكن انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة يطرح تساؤلات حول استمرار تلك السياسة.

ومن المتوقع أن تطرح أسئلة على جيمس ماتيس، وهو مرشح الرئيس المنتخب ترامب لمنصب وزير الدفاع، أثناء جلسة الاستماع في الموافقة على ترشيحه في مجلس الشيوخ، حول موقف الإدارة الجديدة من روسيا.